الجزء الاول

تحت شعار

(من عمق حضارتها تستلهم نينوى هم النهوض من جديد)

أقامت كلية الحقوق - جامعة الموصل

مؤتمرها السنوي العلمي الثامن والموسوم

الآثار القانونية والمالية المترتبة

على اعتبار محافظة نينوى منكوبة

للفترة ١٨- ١٩ نيسان ٢٠١٨

اليوم الثاني/ المنتدى العلمي والأدبي في جامعة الموصل

الخميس ٢٠١٨/٤/١٩

الجلسة الأولى

رئيس الجلسة: أ.د قيس حسن عواد

مقرر الجلسة: أ.م.د لقمان عثمان أحمد

الوقت	اسم الباحث	عنوان البحث
٩,٠٠	أ.د. عمار سعدون حامد و م.د. فتحي علي فتحي العبدلي كلية الحقوق / جامعة الموصل	القواعد القانونية للتعويض في المناطق المنكوبة
٩,١٠	م.د. وسام نعمت ابراهيم السعدي كلية الحقوق / جامعة الموصل	دور مجموعة البنك الدولي في اعادة بناء المدن المنكوبة / نينوى أنموذجاً
٩,٢٠	أ.م.د. سحر محمد نجيب و م.د. محمد عزت فاضل كلية الحقوق / جامعة الموصل	الآثار الدستورية لقرار مجلس النواب اعتبار مناطق نينوى منكوبة
٩,٣٠	د. زياد عبدالوهاب النعيمي مركز الدراسات الاقليمية / جامعة الموصل	دور الامم المتحدة في دعم السكان المدنيين بالمناطق المنكوبة
٩,٤٠	د. علي عبيد عويد الحديدي و د. صدام خزعل يحيى كلية الحقوق / جامعة الموصل	دور القضاء المستعجل في صيانة الحقوق في المناطق المنكوبة / نينوى أنموذجاً
٩,٥٠	د. أحمد محمود أحمد و د. علي محمد رضا كلية الحقوق / جامعة الموصل	تنازع الاختصاص بين الحكومة الاتحادية والمحلية بشأن مشاريع اعادة اعمار المناطق المنكوبة
١٠,٠٠	د. بسام حازم الشيخ كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل	دور السلطة التنفيذية في ادارة المناطق المنكوبة / الموصل أنموذجاً
١٠,١٠	د. إكرام فالح الصواف و د. شيماء عبدالستار الليلة	معوقات اعادة اعمار مدينة

دور البنك الدولي في اعادة الاعمار والاستقرار للمدن العراقية المنكوبة

د. وسام نعمت ابراهيم السعدي

مدرس القانون الدولي العام

كلية الحقوق

جامعة الموصل

المستخلص

يمارس البنك الدولي في الوقت الحاضر دوراً كبيراً في المساعدة في مجهودات المجتمع الدولي في مجال إعادة الاستقرار والبناء للمدن العراقية المحررة، وان هذه المؤسسة المالية الدولية تستطيع أن تلبي جزءً من متطلبات إنهاء الأزمات الإنسانية التي شهدها العراق في أعقاب أحداث عام ٢٠١٤ وما تركته من أثار كارثية مدمرة على مختلف مظاهر الحياة الإنسانية وبشتى ميادينها(الاقتصادية والاجتماعية والصحية... وغيرها)، من هنا فقد تنوعت الأنشطة التي قام بها البنك الدولي في مجال إعادة الاعمار والاستقرار في العراق حيث اقر الخطط الإستراتيجية المناسبة وقام بتنسيق التعاون مع الأطراف الدولية الفعلة واتخذ ما يلزم من الإجراءات بشان تنسيق العمل والتعاون مع الحكومة العراقية للوصول إلى معالجة الأضرار الجسيمة التي أصابت المدن العراقية المنكوبة.

Abstract

The World Bank is currently playing a major role in assisting the efforts of the international community in restoring and stabilizing liberated Iraqi cities. This international financial institution can Submit some of the requirements of ending the humanitarian crises witnessed in Iraq in the events of 2014 and its catastrophic effects (Economic, social, health, etc.). Hence, the activities of the World Bank in the field of reconstruction

and stability in Iraq have varied, where it has approved the appropriate strategic plans and coordinated cooperation with the World Bank. To the international actors and took the necessary measures on coordination of work and cooperation with the Iraqi government to address the serious damage that occurred to many Iraqi cities.

مقدمة

تمارس مجموعة البنك الدولي دوراً مهماً في مجال إعادة البناء والاستقرار في عدد من الدول التي تشهد نزاعات مسلحة أو أوضاع استثنائية جراء حدوث اضطرابات أو كوارث أو أي أمر من شانه أن يقود إلى إعلان منطقة ما بأنها منطقة منكوبة، وما يستتبع ذلك من حراك دولي رامي إلى تجنب الآثار الكارثية المترتبة على هذا الأمر.

وتمارس منظمة الأمم المتحدة ومن خلال برامجها وأجهزتها وهيئاتها ووكالاتها الدولية المتخصصة دوراً بارزاً في مجال التصدي للمخاطر الناجمة عن حدوث أضرار بالغة وجسيمة في البنى التحتية للمدن التي تشهد أعمال تخريب وتدمير واستباحة لكل مقومات الحياة الإنسانية الأساسية فيها، من هنا تقوم منظمة الأمم المتحدة بإعلان حالة الطوارئ في مثل تلك الحالات وتدق أجراس الخطر وتدعوا المجتمع الدولي بأسره إلى التحرك الفوري والسريع من اجل تفادي الأخطار الناجمة عن الحروب والصراعات المسلحة بشتى أنواعها ومحاولة التخفيف من آثارها الكارثية المدمرة.

ويعتبر البنك الدولي نموذجاً لما تقوم به وكالة دولية متخصصة تابعة للأمم المتحدة في مجال دعم مجهودات البناء وإعادة الاعمار والمشاركة في تامين المبالغ المالية الضرورية التي توجه نحو إعادة إنعاش الحياة بكل مقوماتها من خلال دعم مشاريع إعمار البنى التحتية في المدن المنكوبة، وكان هذا واضحاً في البرامج التخصصية التي اعتمدها البنك الدولي في عدد من دول العالم التي شهدت أثاراً كارثية في مفاصل الحياة الإنسانية، والتي أثبتت فيها تلك البرامج إن البنك الدولي مارس دوراً فعليا في مجهودات إعادة الحياة والاستقرار إلى تلك المناطق، فضلاً عن المشاركة في مجهودات ودعم برامج المجتمع الدولي في إنجاح مثل هذه البرامج.

وتعد مشاركة مجموعة البنك الدولي في مجهودات بناء المدن المحررة في العراق ومن خلال التنسيق الدقيق مع الحكومة العراقية وتقديم المبالغ المالية اللازمة لإكمال هذه المشاريع، يعد هذا الأمر مثار إعجاب واهتمام الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، وقد مارس البنك الدولي نشاطاً متزايداً في مجال إعادة إعمار مدن دمرتها الحروب وأنهكت بناها التحتية كمدينة الموصل وعدد من المدن العراقية التي شهدت أعمالاً حربية في أعقاب أحداث

عام ٢٠١٤ مما جعل هذه المؤسسة الدولية تنهض بواجبات كبيرة ويلقى على عاتقها التزامات دولية مهمة في هذا المجال.

هدف البحث

يهدف بحثنا هذا إلى تتبع ابرز مظاهر تطور وظائف البنك الدولي في مجال إعادة الاستقرار والبناء للمدن المنكوبة وذلك من خلال ما يأتي:

١. تحديد ابرز مجالات الدعم التي يقدمها البنك الدولي في إعادة الاستقرار والإعمار في فترات ما بعد النزاع المسلح.

٢. الوقوف على ابرز البرامج التي أعدها البنك الدولي بشأن معالجة الآثار الكارثية الناشئة عن أحداث ما بعد عام ٢٠١٤ في العراق وصولاً إلى مرحلة ما بعد تحرير المدن العراقية والشروع ببرامج إعادة البناء والإعمار فيها.

٣. تتبع مظاهر العمل المشترك ما بين البنك الدولي وسائر المؤسسات الدولية المالية والاقتصادية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال دعم مجهودات بناء السلام واعاد اعمار المدن المحررة في العراق.

٤. تحديد مدى التزام الحكومة العراقية بالضوابط والقيود التي تفرضها مجموعة البنك الدولي على العراق ومدى إمكانية تسهيل تنفيذها في الميدان العملي.

٥. مناقشة ابرز المشاريع الممولة من قبل مجموعة البنك الدولي وتحديد مدى تغطيتها للحاجات الضرورية والمتطلبات الأساسية لإعادة البناء والإعمار في تلك المدن.

أهمية البحث

تكمن أهمية بحثنا في النقاط الجوهرية الآتية:

١. تصدي مجموعة البنك الدولي للعديد من المشكلات المالية والاقتصادية التي تعاني منها العديد من الدول جراء أزمات خانقة تعصف بها بعد حروب أو نزاعات مسلحة أو بعد أن تمر بأزمات مالية داخلية تجعلها بحاجة إلى دعم المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي.

٢. تزايد نشاط منظمة الأمم المتحدة بشكل عام ووكالاتها الدولية المتخصصة بشكل خاص في تنفيذ برامج إعادة البناء والاستقرار للمدن المحررة في العراق واضطلاعها بالعمل على تنفيذ عدد كبير من البرامج الأساسية المتصلة بالبنى التحتية وتأهيل المؤسسات والمرافق العامة التي ترتبط بها المقومات الأساسية للحياة اليومية.

٣. قيام الأمم المتحدة ومن خلال مؤتمر الدول المانحة المنعقد في الكويت وعدد من الفعاليات الدولية الأخرى بإعطاء البنك الدولي الدور الأبرز والاهم في مجال تنفيذ مقررات ذلك المؤتمر والنهوض بأعباء تلك المشاريع والبرامج.

فرضية البحث

ننطلق في بحثنا من فرضية أساسية مفادها أن البنك الدولي يمارس في الوقت الحاضر دوراً كبيراً في المساعدة في مجهودات المجتمع الدولي في مجال إعادة الاستقرار والبناء للمدن العراقية المحررة وان هذه المؤسسة المالية الدولية تستطيع ان تلبي جزء من متطلبات النهوض بالواقع الإنساني والصحي والمعاشي لسكان تلك المدن من خلال مشاركتها الفاعلة في هذا المجال وبالاعتماد على التجارب السابقة التي تمتلكها وعلى الخبرات الدولية التي توفرها تلك المؤسسة في مجال الإشراف والمراقبة والتنفيذ للمشاريع بالتنسيق مع الأطراف الحكومية الفاعلة في العراق وعلى مختلف الميادين وفي مختلف المجالات.

منهجية البحث

سنعتمد في بحثنا هذا على المنهج العلمي التحليلي والتطبيقي، حيث سنقوم بشكل واضح ومحدد في تحليل ابرز الأدوار التي تمارسها مجموعة البنك الدولي في العراق بالاعتماد على التقارير الدولية والمواقف الرسمية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى، كما سنعمد إلى متابعة الجوانب العملية التطبيقية الخاصة بالأنشطة المختلفة التي تمارسها هذه المجموعة في الميدان العملي وتحديد آليات العمل ومظاهره واهم ما تم انجازه ومدى تأثير كل ذلك في مجهودات إعادة الاستقرار والبناء للدول التي عانت من تداعيات النزاعات المسلحة الدولية منها وغير ذات الطابع الدولي.

هيكلية البحث

لغرض الإلمام بالجوانب الأساسية لموضوع الدراسة، سوف نقسم بحثنا هذا إلى **ثلاث مباحث** وكما يأتي:

المبحث الأول: التعريف بالبنك الدولي وطبيعة وظائفه في إعادة الاعمار والاستقرار في المناطق المنكوبة

المطلب الأول: التعريف بالبنك الدولي.

المطلب الثاني: طبيعة وظائف البنك الدولي في مجال إعادة الاعمار والاستقرار في المناطق المنكوبة.

المبحث الثاني: إطار عمل البنك الدولي في مجال إعادة الاعمار والاستقرار في العراق

المطلب الأول: البنك الدولي ودوره في تمويل المشاريع الإستراتيجية الفاعلة في العراق.

المطلب الثاني: البنك الدولي ومؤتمر أعمار المدن العراقية المحررة.

المطلب الثالث: البنك الدولي وصندوق التنمية الاجتماعية للعراق.

المبحث الثالث: البنك الدولي ودعم برامج الأمم المتحدة المتخصصة في المدن العراقية المنكوبة.

المطلب الأول: البنك الدولي ودعم برنامج الأمم المتحدة لتمويل إعادة الاستقرار في العراق.

المطلب الثاني: البنك الدولي ودعم برنامج الأمم المتحدة للتعافي والقدرة على مواجهة الأزمات.

المطلب الثالث: البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام في العراق.

المبحث الأول

التعريف بالبنك الدولي وطبيعة وظائفه في إعادة الاعمار والاستقرار في المناطق المنكوبة

تلعب المؤسسات المالية الدولية دوراً مهماً في عملية إعادة هيكلية الاقتصاديات الوطنية[1]، ويمثل البنك الدولي احد ابرز المؤسسات المالية الدولية التي أخذت على عاتقها القيام بمهام جوهرية داعمة لجهود المجتمع الدولي في مجال تخطي العقبات التي تواجه الدول التي أنهكتها الصراعات العسكرية المسلحة أو تلك التي وجدت نفسها عاجزة عن أداء ادوار تنموية أو تقديم العلاجات المناسبة لاقتصادياتها، فأصبح البنك الدولي احد تلك الهيئات الدولية التي تطرق أبوابها الدول لتطلب منها تقديم المساعدة والدعم، ونجحت هذه الهيئة في أن تكتسب خبرة جيدة في الميدان الدولي تمكنها من طرح حلول مناسبة لمشكلات مختلفة، جاء هذا بالتزامن مع منح هذه الهيئة الدولية ثقة اكبر من قبل الدول والمنظمات الدولية على حدٍ سواء، عليه سنحاول في هذا المبحث التعريف بالبنك الدولي من خلال تحديد طبيعة هذه المؤسسة والحديث عن ابرز هيئاتها وأهدافها ومبادئها، ثم ننتقل إلى تتبع مظاهر التطور الوظيفي في إطار تصدي البنك الدولي لمهام تتصل بإعادة البناء والإعمار وبناء السلام في العديد من الدول ، ثم نعرج إلى تعريف المنطقة المنكوبة، وعليه سنناقش هذا الأمر في مطلبين وكما يأتي:

المطلب الأول : التعريف بالبنك الدولي.

المطلب الثاني: تطور وظائف البنك الدولي في مجال إعادة الاعمار والاستقرار للمناطق المنكوبة.

المطلب الأول

التعريف بالبنك الدولي

يعتبر البنك الدولي مؤسسة مالية دولية عالمية حكومية ذات طابع تخصصي كونه يعد وكالة دولية متخصصة ترتبط بمنظمة الأمم المتحدة بموجب اتفاقية الوصل المنظمة لطبيعة

---

(١) ينظر: ميشيل شوسودوفسكي، عولمة الفقر- تأثير إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين، ترجمة جعفر علي حسين السوداني، بيت الحكمة، ط١، بغداد، ٢٠٠١، ص ٤٥.

العلاقة القائمة ما بين المنظمتين الدوليتين[1]. وهو اكبر مصدر تمويل متميز على المستوى العالمي ويهدف إلى تقديم المساعدات المالية والفنية لبلدان العالم الثالث في جميع أنحاء العالم ، وينصب محور تركيزه الرئيسي حول مساعدة أكثر الناس واشد البلدان فقراً، وتتمثل رسالته بتحقيق عالم خال من الفقر، وقد تأسس البنك الدولي بتاريخ الأول من حزيران ١٩٤٤ بقرار من مؤتمر دولي حضره ممثلو عن أربع وأربعون دولة في مدينة 'بريتون وودز' الأمريكية، والمقر الرئيسي لهذه المؤسسة الدولية هو العاصمة الأمريكية واشنطن، وتصبح الدولة عضواً في هذه المؤسسة بمجرد التصديق على اتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وتم التصديق على الاتفاق المنشئ له في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥ وبدأ البنك بممارسة أعماله اعتباراً من عام ١٩٤٦ ويضم البنك الدولي في عضويته في الوقت الحاضر(١٨٥) دولة[2].

ويتألف البنك الدولي من مجالس المحافظين والتي تتألف من محافظ ومحافظ مناوب واحد يتم تعينهما من قبل كل بلد من البلدان الأعضاء بالبنك الدولي، وعادة ما يشغل هذا المنصب وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد، أو أي مسؤول رفيع المستوى بالمرتبة الوظيفية نفسها. وتستمر مدة خدمة كل من المحافظين والمحافظين المناوبين خمس سنوات، ويجوز إعادة تعيين كل منهم، كما يتألف من مجالس المديرين التنفيذيين والتي تتكون من رئيس مجموعة البنك الدولي و ٢٥ مديراً تنفيذياً يعملون كوحدة واحدة، ويرأس الرئيس مجالس المديرين التنفيذيين، وليس له في العادة أن يشترك في التصويت إلا في حالة تعادل الأصوات. ولا يجوز للمديرين التنفيذيين بصفتهم الفردية مباشرة أية صلاحيات أو إلزام البنك أو تمثيله ما لم تخولهم مجالسهم بالقيام بذلك تحديداً[3]. ويعتمد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نظام التصويت

---

(١) تنص المادة (٦٣) من ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ على ما يأتي: (للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع اتفاقات مع أي وكالة من الوكالات المشار إليها في المادة السابعة والخمسين تحدد الشروط التي على مقتضاها يوصل بينها وبين الأمم المتحدة، وتعرض هذه الاتفاقات على الجمعية العامة للمصادقة عليها).
وللمزيد حول هذه الاتفاقات ينظر: د. اشرف عرفات أبو حجازة، الوسيط في قانون التنظيم الدولي، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٥٧٣.
وينظر أيضاً: د. محمد عزيز شكري، التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والتطبيق، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٣، ص٣٠٠.

(٢) ينظر: د. وسام نعمت ابراهيم السعدي، الوكالات الدولية المتخصصة، دار الفكر الجامعي، ط١،الاسكندرية، ٢٠١٤،ص ٢٦٥.

(٣) ينظر: د. طارق احمد رخا، المنظمات الدولية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٩٥.
وينظر ايضاً: ميلود بن غربي، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط١، بيروت، ٢٠٠٨، ص٨٣.
ينظر أيضاً: رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٠،ص١٧١.

المرجح، وبموجب اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فإن عضوية البنك مفتوحة لجميع البلدان الأعضاء بصندوق النقد الدولي. ويُخصص لكل بلد عضو ٢٥٠ صوتاً يضاف إليها صوت واحد عن كل سهم يملكه من أسهم رأس مال البنك. وتُستخدم الحصة التي خصصها الصندوق لهذا البلد في تحديد عدد الأسهم المخصصة لكل بلد عضو جديد بالبنك[١].

وتشير عبارة "البنك الدولي" إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، في حين تشير عبارة "مجموعة البنك الدولي" إلى خمس مؤسسات دولية مالية وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية[٢]، ومؤسسة التمويل الدولية[٣]، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وأخيراً هيئة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف[٤].

ويعتبر البنك الدولي مصدراً مهماً لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم، ويساعد البنك الدولي حكومات البلدان النامية على معالجة المشكلات الناجمة عن الفقر عن طريق توفير الأموال والخبرات الفنية التي يحتاجون إليها لصالح مجموعة واسعة

---

(١) ينظر: د. وسام نعمت إبراهيم السعدي، المصدر أعلاه،ص ٢٦٧.

(٢) إن الحالة الاقتصادية المتدهورة للدول النامية في الخمسينيات وصعوبة الحصول على رؤوس الأموال لتمويل المشروعات الاستثمارية خاصة تلك التي عزف المستثمرين الأجانب المساهمة فيها والتي لا تحقق عائدا اقتصاديا مثل مشروعات الطرق،السكك الحديدية، قطاع الطاقة، وقطاع السدود والمياه، وتتميز هذه الرابطة بعدة صفات هي:

١. مرونة تعديل بنود الاتفاقية حيث يتم بواسطة المحافظين على عكس البنك الدولي حيث توجد إجراءات معقدة لتعديل أي بند من بنود الإنشاء.

٢. ان عدد الدول المساهمة في الرابطة اكثر من عدد الدول المساهمة في مؤسسة التمويل الدولية وخاصة من قبل الدول النامية ويرجع ذلك الى نسبة فائدة القروض وسهولة التمويل.

٣. تعتبر الرابطة صندوق للاقتراض تتم ادارته بواسطة البنك الدولي ولا تعتبر مستقلة عنه مثلما هو حال مؤسسة التمويل الدولية.

٤. لها اكثر من مورد مالي اولها حصص الدول الأعضاء، ثانيها المساهمات الإضافية التي تقدمها دول المجموعة المتقدمة على سبيل الهبة ، ثالثها اقتراض الرابطة من العمليات الاستثمارية التي تقوم بها.

(٣) تم إنشاؤها في ٢٤حزيران ١٩٥٦ وأصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في ٢٠ شباط١٩٥٧ ورغم ارتباطها بالبنك الدولي إلا أنها كانت لها شخصية قانونية مستقلة بأموالها المنفصلة عن أموال البنك وكان الهدف من إنشائها رفع حالة الضمان الحكومي لإقراض المشروعات الإنتاجية الخاصة في أقاليم الدول الأعضاء والمساهمة على إيجاد فرص الاستثمار لرؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية كما أنها تشجع الاستثمار الموجه للإنتاج ومنه زيادة معدلات النمو خاصة لدى القطاع الخاص خصوصا في مجالات الصناعة والتعدين ويرتكز النشاط الأساسي لمؤسسة التمويل الدولية في تقديم المساعدات للدول النامية من أجل تنمية القطاع الصناعي.

ينظر: رشاد العصار، عليان الشريف، مرجع سابق،ص١٧١.

(٤) ينظر: د. وسام نعمت ابراهيم السعدي، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

النطاق من المشروعات، كمشروعات التعليم والرعاية الصحية والبنى الأساسية والاتصالات وإصلاحات الأجهزة الحكومية، وأغراض أخرى كثيرة. (١)

وتمارس مجوعة البنك الدولي اختصاصاتها في ضوء ما هو محدد في إطار النظام الأساسي لأجهزته والذي حدد لها إطاراً واسعاً يستوعب كل ما يمكن ان تقوم به من مهام ووظائف تدخل في إطار إعادة البناء والاستقرار وتأهيل البنى التحتية وتدعيم برامج بناء السلام وغيرها وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من النظام الأساسي للبنك الدولي وكما يأتي(٢):

١. المساعدة في إعمار وتنمية أراضي الدول الأعضاء فيه بتيسير استثمار رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية، بما في ذلك إحياء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب أو سبّبت اضطرابها، وإعادة تحويل مرافق الإنتاج للوفاء باحتياجات السلم وتشجيع تنمية المرافق والموارد الإنتاجية في الدول الأقل تقدماً، هذا يجعل البنك الدولي ملزم بموجب نظامه الأساسي بالتحرك لمعالجة ما خلفته الحروب من دمار وتعطيل لمتطلبات الحياة الأساسية.

٢. تشجيع استثمارات القطاع الخاص الأجنبية عن طريق الضمانات أو المساهمات في القروض والاستثمارات الأخرى التي يقوم بها مستثمرون من القطاع الخاص. وعندما لا تتوفر رؤوس الأموال من القطاع الخاص بشروط معقولة، يتم تكميل استثمارات القطاع الخاص عن طريق تقديم التمويل، بالشروط المناسبة ولأغراض إنتاجية، وذلك من رأس ماله الذاتي ومن الموارد المالية التي يقوم بتعبئتها ومن موارده الأخرى.

٣. تشجيع نمو التجارة الدولية نمواً متوازناً طويل الأمد والحفاظ على التوازن في موازين المدفوعات عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية من أجل تنمية الموارد الإنتاجية في الدول الأعضاء، مما يساعد في زيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة وتحسين شروط العمل في أراضيها.

---

(١) ينظر: د. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر - من نهاية الحرب العالمية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٥٧)، سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ٢٠٠٠،ص ٤٠.

(٢) ينظر: المادة الاولى من اتفاقية إنشاء البنك الدولي، حزيران ١٩٤٥.

٤. عقد ترتيبات القروض التي يقدمها أو يضمنها فيما يتعلق بالقروض الدولية من خلال قنوات أخرى بما يضمن التعامل مع المشروعات الأجدى وأكثر إلحاحاً.

٥. الاضطلاع بعمليات البنك الدولي المالية المختلفة مع مراعاة أثر الاستثمارات الدولية في أوضاع أنشطة الأعمال في أراضي الدول الأعضاء، وتقديم المساعدة في الفترات التي تلي مباشرة انتهاء الحروب لضمان تحقيق سلاسة الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم.

المطلب الثاني

تطور وظائف البنك الدولي في مجال إعادة الاعمار والاستقرار في المناطق المنكوبة

لقد تطورت الوظائف التي تؤديها مجموعة البنك الدولي في مجال تقديم المساعدات المالية واعتماد القروض للدول التي تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي جراء دخولها في أزمات مالية وحاجتها إلى تامين مبالغ كافية لتلبية المتطلبات الضرورية لعمليات بناء الاستقرار ولدعم أنشطة بناء السلام فيها، وتملك مجموعة البنك الدولي أدواتها الخاصة التي تستطيع من خلالها تقييم الاحتياجات الفعلية لتلك الدول وطبيعة الأنشطة التي يمكن أن توجه لها تلك المبالغ وتضع إستراتيجية مناسبة للتحول في إطار تلك الدول نحو التغلب على التحديات المالية والاقتصادية التي تعاني منها.

ونعتقد بان تطور مجهودات مجموعة البنك الدولي في مجال المشاركة في إعادة البناء والاستقرار والمساهمة في هذا النوع من البرامج جاء نتيجة لمجموعة من العوامل الجوهرية وكما يأتي:

١. **عوامل ترتبط بتطور وظائف الأمم المتحدة ووكالاتها الدولية المتخصصة:** فقد أثبتت الوقائع الدولية تزايد الأدوار التي بدأت الأمم المتحدة ووكالاتها الدولية المتخصصة في مجال دعم الجهود الوطنية للدول التي تشهد تحديات كبيرة في مجال توفير احتياجاتها الأساسية في إطار معالجة مشاكل الفقر والتشرد والنزوح وإغاثة المدن التي تواجه مخاطر الحروب أو النزاعات المسلحة غير الدولية وتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية والصحية وهذا يرتبط بتطور وظائف هذه الهيئات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

٢. **عوامل ترتبط بتزايد حجم التحديات الناجمة عن النزاعات المسلحة:** وتمثل المنازعات المسلحة غير الدولية الشكل الأكثر شيوعاً في القرن الحالي[١]، هذه النزاعات التي تختلف أسبابها تترك أثار كارثية مدمرة على حياة السكان المدنيين وتتسبب بأعداد كبيرة من الضحايا يسقط بعضهم قتلى أو جرحى أو مصابين ويفقد الكثير منهم أماكن سكنهم ومصادر رزقهم وتتسبب تلك النزاعات بشلل كلي للحياة ودمار واسع في إطار عمل المؤسسات الصحية والتربوية والتعليمية وسائر المؤسسات التي تعنى بتقديم الخدمات العامة للمواطنين، مما يستدعي التحرك الدولي الفوري والعاجل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مظاهر الحياة المتبقية بعد انتهاء تلك النزاعات.

٣. **عوامل ترتبط بتطور نشاط البنك الدولي في مجال بناء السلام [٢]:** حيث أصبح البنك الدولي احد ابرز الهيئات الدولية الفاعلة في مجال ترسيخ مفاهيم بناء السلام وبات احد الأدوات التي تعتمد عليها الدول في هذا المجال من خلال السماح له بمباشرة العديد من البرامج الأساسية الموجهة تجاه مجهودات بناء السلام وترسيخ قيم الاستقرار والتحول نحو أفاق جديدة يجري من خلالها تخطي كل الآثار السلبية الناشئة عن النزاعات المسلحة على اختلاف أشكالها.

٤. **زيادة فاعلية أنشطة البنك الدولي في مجال الحوكمة وبناء القدرات وسيادة القانون:** حيث يسعى البنك الدولي إلى دعم المشاريع الموجهة لإصلاح مؤسسات سيادة القانون داخل الدول، بما في ذلك إدخال تحسينات في الرقابة والمساءلة والإدارة[٣]، وتعطى لهذه المشاريع أولوية رئيسية بالنسبة للبلدان الخارجة من النزاع، وتطوير هذه المؤسسات ونشر قيم الحوكمة وما

---

(1) See: Kumar, Krishna. Rebuilding Societies after Civil War. Boulder, Colo: Lynne Rienner. 1996, pp86.

(٢) : يعرف الدكتور جمال منصر مصطلح بناء السلام بأنه: "هو مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تنفذ في مرحلة ما بعد النزاعات المسلحة بهدف ضمان عدم النكوص أو الانزلاق إلى أي نزاع مجدداً وذلك بإحداث تغيير في بعض عناصر البيئة التي شهدت النزاع لخلق بيئة جديدة من شانها تقليل المتناقضات التي دفعت إلى النزاع وتعزيز عوامل الثقة بين أطرافه وتعزيز القدرات الوطنية على مستوى الدولة من اجل إدارة نتائج النزاع ولوضع أسس لتنمية مستدامة".

د. جمال منصر، بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاعات (المضامين والنطاقات)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الثالث عشر، حزيران، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٢٨١.

See also: United Nations Peacekeeping Operations: Principles and Guidelines, United Nations, Department of peacekeeping operations- Department of field support, 2018, p.18.

(3):See: Muscat, Robert. "Conflict and Reconstruction: Roles for the World Bank." World Bank, OED, Washington, D.C،2017، pp.321.

See also: Ball, Nicole. Making Peace Work: The Role of the International Dvelopment Community. Washington, D.C. Overseas Development Council.2015،pp110-115.

يتصل بها يمثل مسعى طويل الأجل، ويكون راسخاً في اتفاقات سياسية شاملة لضمان الشرعية الشعبية للإصلاحات. ومن هنا يدعم صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام البرامج والمشاريع في مجال سيادة القانون في البلدان التي تطلب مساعدة البنك الدولي من اجل تقديم برامج مؤثرة في مجال تخطي أثار النزاع وإصلاح النظام القانوني الوطني والانتقال إلى مراحل جديدة من بناء السلام في تلك الدول(١). ونتيجة لذلك، تميل مشاريع صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام في هذا المجال إلى التركيز على الإصلاح القانوني وعلى تعزيز المؤسسات القضائية الوطنية والمحلية والشرطة. والهدف من هذا الدعم هو ضمان أن تكون المؤسسات والكيانات القانونية المستهدفة فعالة، وشاملة ومسؤولية أمام قوانين صادرة علناً، وتطبق على الجميع بالتساوي، ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهناك تأكيد خاص على دعم حقوق الإنسان من خلال مواءمة الأطر الدستورية، والقانونية وأطر السياسات القائمة؛ والتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان؛ وتعزيز قدرة النظم القضائية ونظم إنفاذ القانون والاحتكام إلى القضاء؛ ورصد حقوق الإنسان وحمايتها؛ ودعم آليات العدالة الانتقالية. ويدعم البنك الدولي مشاريع لسيادة القانون في عدد من الدول منها بوروندي، وغواتيمالا، وغينيا – بيساو، وقيرغيستان، وكوت ديفوار، وليبريا، ونيبال والعراق اليمن(٢).

وقبل أن نغادر محاور بحثنا عن مظاهر دور البنك الدولي في إطار إعادة البناء والاستقرار للمناطق المنكوبة يكون من المناسب أن نعرج بشكل سريع للبحث في تعريف المنطقة المنكوبة وفيها نجد بان الدراسات التي تصدت لمعالجة مصطلح المنطقة المنكوبة قد تباينت واختلفت، حيث أن الفقه لم يفرد تعريفاً خاصاً لهذا المصطلح كما أن الاتفاقيات الدولية التي عالجت موضوع المناطق المنكوبة لم تتعرض هي الأخرى إلى تعريف هذه المناطق بل اكتفت بالإشارة الى بعض المظاهر التي تؤشر لوجود منطقة منكوبة، في الإطار نفسه لم تطرح

---

(١) : خولة محي الدين: دور الأمم المتحدة في بناء السلام ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد - 27 العدد الثالث (٢٠١١).ص٤٩١.

See also: United Nations Peacekeeping Operations: Principles and Guidelines, United Nations, Department of peacekeeping operations- Department of field support, 2018, p.18.

(٢) : ينظر: التقرير السنوي للأمم المتحدة، الأمانة العامة للأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٧، ص ٥٤٣.

وينظر ايضاً: مكتب الامم المتحدة لبناء السلام، تقرير حول دور الامم المتحدة في سيادة القانون واصلاح المؤسسات، منشورات الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٧، ص ٢٣.

الدراسات الفقهية والوثائق الدولية معيار محدد يجري من خلاله اعتبار منطقة منكوبة من عدمها، فذهب البعض إلى تعريف المنطقة المنكوبة بأنها: " تلك المنطقة التي تشكل جزء من إقليم دولة أو جزء من أجزاء العالم تكون قد تأثرت بشكل خطير وكبير بمظاهر الدمار والضرر جراء حدوث أعاصير أو فيضانات أو غيرها"[1] والمنطقة المنكوبة في تقديرنا من زاوية النظر إليها من حيث استمرار أو غياب مقومات الحياة الأساسية تشير إلى: " تلك المنطقة التي تعرضت إلى شلل حقيقي في الحياة العامة واستولت معالم الدمار والخراب على مجمل أركان ومفاصل الحياة الإنسانية فيها، وتعطلت معها فرص البقاء الأمن والسليم للسكان مما يستوجب التدخل الفوري والعاجل من قبل الدولة أو الهيئات والمؤسسات الدولية لغرض الوصول إلى الضحايا ومعالجة الأزمة الإنسانية التي تعانيها تلك المنطقة مما يستدعي ضرورة التحرك الفوري والعاجل لتلك الأطراف لإنقاذ ما يمكن إنقاذه".

ومن زاوية النظر إلى تلك المنطقة من حيث الأسباب والعوامل المؤدية إليها فإنها تشير إلى : " تلك المناطق التي أدت الظروف الطبيعية القاسية (الكوارث الطبيعية) أو العوامل البشرية (الحروب) إلى تدمير مرتكزات الحياة الإنسانية فيها والأضرار الجسيم بمرافق الحياة العامة والتي يكون بقاء المدنيين فيها عرضة للخطر ما لم يتم التحرك السريع لإجلائهم أو تمكينهم من البقاء في ظروف صحية ومعاشية أفضل يكونون بها اقل عرضة للخطر".

وتقتضي المناطق المنكوبة آلية خاصة للتعامل معها تتمثل في تامين إجلاء السكان المدنيين وفتح الممرات الآمنة لخروجهم ومحاولة الإسراع في إيصال المساعدات الغذائية والصحية لهم والعمل على وضع البرامج الطارئة التي تكفل عودة الحياة إلى تلك المناطق من خلال إصلاح وتأهيل مؤسسات توليد الطاقة الكهربائية ومحطات نقل وتحلية المياه الصالحة للشرب وإعادة الحياة للمؤسسات الصحية والبيئية، كما تقتضي ظروف هذه المناطق التحرك الفوري لأطقم الدفاع المدني لإجلاء المدنيين وفتح الطرق أمام خروجهم الآمن وانتشال الجثث من تحت الأنقاض والمساعدة في نقل الجرحى وإخلائهم إلى اقرب مؤسسة صحية وتامين

(1):Steve Golden, the International Relations, 3rd Edition, Oxford, 2011,p271.

حصولهم على الرعاية الصحية المناسبة، فضلاً عن تأمين دخول الإسعافات الخاصة بالمساعدات الإنسانية وإيصالها لمستحقيها بأسرع وقت.

المبحث الثاني

إطار عمل البنك الدولي في مجال إعادة الاعمار والاستقرار في العراق

نجح البنك الدولي في وضع الخطط الكفيلة بدعم جهود منظمة الأمم المتحدة وبرامجها المتخصصة الموجهة نحو إعادة الاستقرار والبناء في العراق، حيث أطلق البنك الدولي حزمة كبيرة من المشاريع الإستراتيجية الداعمة والمعززة لقدرات المجتمع العراقي والهادفة إلى تأهيل البنى التحتية وتوفير البيئة المناسبة لإعادة الحياة إلى طبيعتها في المدن التي شهدت نزاعات مسلحة، وكان البنك الدولي في الوقت نفسه الراعي الرسمي لمؤتمر المانحين المنعقد في الكويت وساهم في دعوة الدول والأطراف الدولية الفاعلة للمشاركة بقوة في مجهودات تمويل برامج الاستقرار وبناء السلام في العراق، كما أسهم البنك الدولي في إطلاق صندوق للتنمية موجه لدعم مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق والنهوض بواقع الحياة الاقتصادية وتطوير مجالاتها المختلفة وتذليل المعوقات المختلفة لتامين بيئة مثالية للبناء والنهوض والتطور.

ولما تقدم سوف نناقش مضامين هذا المبحث في ثلاث مطالب وكما يأتي:

المطلب الأول : البنك الدولي ودوره في تمويل المشاريع الإستراتيجية الفاعلة في العراق.

المطلب الثاني: البنك الدولي ومؤتمر إعمار المدن العراقية المحررة.

المطلب الثالث: البنك الدولي وصندوق التنمية الاجتماعية للعراق.

المطلب الأول

البنك الدولي ودوره في تمويل المشاريع الإستراتيجية الفاعلة في العراق

يتساءل البعض عن الأساس القانوني الذي يستند إليه البنك الدولي في عمله في إعادة الاستقرار والبناء في العراق وباقي الدول في فترة ما بعد انتهاء النزاعات المسلحة . وللإجابة عن مثل هذا السؤال نعتقد بان الأساس القانوني يتمثل بما يأتي:

اتفاقية إنشاء البنك الدولي والهيئات التي تعمل في إطاره كونها تؤكد على أهمية دعم مجهودات بناء الدول التي دمرتها الحروب والصراعات المسلحة وتوفير المستلزمات الأساسية الكفيلة بالنهوض بواقع الحياة الاقتصادية والإنسانية فيها.[1]

١. قرارات الأمم المتحدة التي تدعو المجتمع الدولي بمختلف هيئاته وأطرافه الفاعلة للعمل على دعم جهود العراق في إعادة بناء المدن التي دمرتها أحداث دخول العصابات الإرهابية إلى إجراء واسعة من الأراضي العراقية وتدمير البنية التحتية في تلك المناطق إلى الحد الذي تم فيه إعلان العديد من تلك المناطق مناطق منكوبة في إشارة لحجم الكارثة الإنسانية الناشئة عن تلك الأحداث.

٢. الطلب الرسمي من الحكومة العراقية من البنك الدولي من اجل دعم المشاريع العاجلة والضرورية لإعادة الحياة للبنى التحتية في المدن العراقية المحررة.

وإدراكاً من البنك الدولي بأهمية الإسراع في تمويل عدد من المشاريع والبرامج العاجلة الموجهة نحو معالجة الأزمات الإنسانية التي ترتبت على الأعمال العسكرية التي شهدتها المدن العراقية المحررة، ومن منطلق التزام البنك الدولي تجاه منظمة الأمم المتحدة بتمويل وتنفيذ عدد من المشاريع، ترك البنك الدولي بصمات واضحة تجاه عدد من المشاريع الأساسية الفاعلة التي أسهمت في إعادة الحياة للعديد من المرافق ذات الاتصال المباشر بحياة المواطنين، وبالتالي أصبحت تلك المشاريع والأنشطة محل اهتمام وتقدير المجتمع المحلي والهيئات والسلطات المعنية في الحكومة المركزية في ذات الوقت، ونعرض بإيجاز لأبرز الأنشطة والمشاريع التي اضطلع البنك الدولي بتمويلها ودعمها وكما يأتي:

أولاً: مشروع تمويل وتطوير سياسة طارئة في العراق للتعامل مع الاستقرار المالي:

يساعد هذا البرنامج الحكومة العراقية على التعامل مع القضايا المالية، في تحقيق الأهداف التنموية ذات الأولوية، وزيادة الاستقرار في العراق، ويسعى مشروع تمويل سياسة التنمية إلى

(1): Necla Tshirgi, strongtheningthe security;devloppementnexus;conflict peace and peacebuilding as the link between security and developpement ,is the windows of opportunityclosing!international peace academy studies in securityand development; New York; December 2003.p.65.

حماية الاستقرار الاقتصادي وتقديم الخدمات العامة. وتشمل أهداف البرنامج على تحسين إدارة الإنفاق واستدامة إمدادات الطاقة وتحقيق الشفافية في عمل الشركات المملوكة من قبل الدولة. ويرتكز مشروع إنشاء تمويل سياسة التنمية على ثلاثة محاور وهي إدارة النفقات وتحقيق استدامة الموارد للطاقة وضمان الشفافية في عمل الشركات المملوكة من قبل الدولة. [١]

ثانياً مشروع "العمليات الطارئة لدعم التنمية": يدعم البنك الدولي برامج التنمية في الدول النامية بما في ذلك تقديم المعونات والمشورات لرسم السياسات الاقتصادية والتي تكفل رفع معدلات النمو الاقتصادية، وتعمل على مساعدة الدول النامية في تقليل الفقر وتوسيع عملية التنمية المستدامة والسعي من اجل تشجيع حركة الاستثمارات الدولية من خلال تحفيز ودعم الاستثمارات الخاصة للمساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية، كما تقوم بتحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال دوره في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات[٢].

ومن هنا يساعد المشروع في دعم جهود العراق الرامية إلى بناء مؤسسات الدولة وإنعاش الاقتصاد في المناطق المنكوبة من خلال إقرار برامج طارئة تعالج كل التداعيات الناجمة عن فترة ما بعد النزاع المسلح وتمتاز هذه المشروعات بطابعها الفوري والعاجل كونها توجه لمعالجة الأزمات الإنسانية الطارئة، كما تمتاز بتنوع الأشكال التي تتخذها وتخطيها للأنماط المعتادة للبرامج والمشاريع كونها توجه لتلبية احتياجات طارئة وعاجلة وسريعة[٣].

ثالثاً: مشروع "تعزيز المؤسسات وبناء القدرات في قطاع التعليم": الهدف الأساسي من هذا المشروع هو تقديم الدعم للحكومة العراقية في تطوير إستراتيجية لقطاع التربية والتعليم في العراق من خلال اعتماد عدد من الآليات من بينها:

١. دعم عمل اللجنة التقنية في العراق المكلفة بإقرار الإستراتيجية الوطنية للتعليم، وهذه اللجنة مسؤولة عن صياغة هذه الإستراتيجية وهي تضم مجموعة الخبراء واللجان الوزارية التقنية

---

(1):See: Developing a National Energy Strategy in Iraq, Drawing upon the Iraqi Trust Fund, World Bank, Washington, 2018.p43.

(٢) ينظر: موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٧،ص١٦٧.

(3):See: Investing in Infrastructure and Institutions to Create an Environment for Sustainable Economic Revival and Social Progress, World Bank, Washington, 2018.p21.

المسؤولة عن صياغة وثيقة الإستراتيجية، وتعزيز قدرة الوزارات وغيرها من أصحاب المصالح لضمان المشاركة والمساهمة الفعالة في إعداد الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالتعليم.

٢. دعم البرامج التربوية والتعليمية في إطار تعزيز التحول الديمقراطي، والعمل من اجل معالجة مسألة إدماج ومساعدة البلدان التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي في الاقتصاد العالمي عن طريق البنك الدولي والعمل على في تعزيز المؤسسات التربوية والتعليمية والمساهمة في إصلاح القطاع العام وإزالة المركزية وإصلاح الإطار القانوني والقضائي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بناء أسس الحكم السليم[1].

ويؤكد البنك الدولي على انه يعمل من اجل حشد كامل خبراته وخبرات المؤسسات الدولية العاملة معها لضمان الاستثمار الفاعل في العراق، وانه يواصل العمل مع شركائه الدوليين لضمان الانتقال الآمن والمستدام من الاستقرار عبر الانتعاش إلى إعادة الإعمار". والبنك الدولي ملتزم بزيادة مساعداته لإعمار وتنمية العراق شريطة توفر المصادر اللازمة لتحقيق ذلك. وبالإضافة إلى الدعم المالي، يعمل البنك الدولي بشكل فاعل ومؤثر مع الحكومة العراقية من خلال تقديم المساعدة التقنية لإنعاش الاقتصاد العراقي وإرساء الأساس المتين الداعم لاستثمارات القطاع الخاص فيه.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي حدد عدد من المتطلبات الأساسية التي يجب على الحكومة العراقية مراعاتها مقابل حصوله على القروض وعدد من الامتيازات الأساسية، وتتمثل هذه المتطلبات بما يأتي:

١. قيام الحكومة العراقية بإصلاحات اقتصادية حقيقية وجوهرية كإثبات لحسن النية تجاه المجتمع الدولي.

٢. البدء بالاستثمار في مجالات جديدة تدعم الاقتصاد العراقي كالاستثمار في مجال الغاز الطبيعي.

---

(١) ينظر: تقرير الأمين العام حول دعم منظومة الأمم المتحدة للديمقراطية لسنة٢٠١٧، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٧، ص ٤٥٦.

(٢) : ينظر: كلمة رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم في مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، النشرة اليومية للبنك الدولي، العدد ١٨١، واشنطن، ١٤ شباط ٢٠١٨.

٣. تشجيع القطاع الخاص ودعمه وتوفير التسهيلات القانونية لضمان مشاركته الفاعلة في الحياة الاقتصادية وإتاحة الفرص أمام هذا القطاع في تطوير العديد من مظاهر الحياة الاقتصادية، وذلك يتطلب الدعم المتواصل ومنحه الفرصة الكافية لإثبات وجوده، والمشاركة في تذليل المعوقات التي تعترض عمله في شتى ميادين الحياة الاقتصادية.

٤. تشجيع ودعم عمل المصارف الأهلية ومساواتها بالمصارف الحكومية وزيادة الثقة بها من خلال اعتماد آليات قانونية تدعم المركز الخاص بها وتشجيع المستثمرين والمواطنين على حدٍ سواء على التعامل معها، وبالتالي عدم التركيز على عمل المصارف الحكومية والنظر إليها بأنها فقط دون سواها من تملك حق التصرف والتعامل وكأنها صاحبة الوصاية على عمل المصارف الأهلية.

٥. اعتماد الشفافية في إطار عمل المؤسسات المملوكة للدولة وان يتم تطبيق معايير النزاهة والقضاء على مختلف مظاهر الفساد المالي والإداري والتقليل من حدة الإجراءات البيروقراطية وتفعيل عمل المؤسسات والهيئات الرقابية في العراق.

٦. إصلاحات أخرى تتعلق بتقليل الفوارق في مرتبات العاملين وزيادة فرض الرسوم الكمركية على بعض السلع لتوفير موارد مالية كافية، ورفع التعرفة الخاصة بالطاقة الكهربائية لضمان تقليل الاستهلاك والحد من التخصيصات المالية المقررة لهذا القطاع.[١]

المطلب الثاني

البنك الدولي ومؤتمر إعمار المدن العراقية المحررة

انسجاماً مع حجم الدمار الكبير الذي خلفته العمليات العسكرية المسلحة في المدن العراقية المحررة ومن اجل تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان تلك المدن، وانطلاقاً من حقيقية أن إعادة البناء لتلك المدن لا يمكن أن يكون مسؤولية الحكومة العراقية لوحدها كون الأمر يتخطى الإمكانيات المالية والاقتصادية لدولة أو لمجهودات وطنية، فقد رأت الأمم المتحدة والمنظمات

(1):See: IMF (International Monetary Fund) A Macroeconomic Framework for Assistance to Post-Conflict Countries. Paper for OECD/DAC Task Force on Conflict, Peace and Development Co-operation. Washington, D.C. 2016، p.31.
See also: Ball, Nicole. Making Peace Work: The Role of the International Dvelopment Community. Washington, D.C. Overseas Development Council.2015،pp110-115.

الدولية الأخرى وعلى رأسها البنك الدولي إن إعادة إعمار المدن العراقية المحررة بحاجة الى مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الدول وتعرض من خلاله نوع المساعدات المالية والعينية التي يمكن أن تقدمها للتلك المناطق، ومن اجل أن يكون هذا المؤتمر نموذج حقيقي لمؤتمر دولي مكرس لإعادة الحياة إلى المناطق المنكوبة فقد حرص البنك الدولي والأمم المتحدة والفاعلين الدوليين في هذا المجال على توفير المتطلبات المناسبة لإنجاحه من خلال إجراء الاتصالات المستمرة مع الأطراف المعنية والتعريف بحجم الأضرار الجسيمة التي طالت تلك المناطق وعرض المقترحات المناسبة لإعادة بنائها وإعمارها، وبالفعل كانت هناك إجراءات كثيرة واستعدادات واضحة أسهمت في دعم عقد هذا المؤتمر وفي توفير مستلزمات نجاحه.

فمؤتمر إعادة إعمار العراق الذي بدأ أعماله في الكويت في ١٢-١٤ شباط ٢٠١٨، انعقد بمشاركة أكثر من ٧٠ دولة و ١٨٥٠ شركة وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية و ٥١ من الصناديق التنموية و١٠٧ منظمة محلية وإقليمية ودولية من المنظمات غير الحكومية، برئاسة خمس جهات هي الاتحاد الأوروبي والعراق والكويت والأمم المتحدة والبنك الدولي، وكانت مشاركة البنك الدولي بـ (٤,٧) مليارات دولار لإعادة إعمار العراق، وقد قدم الوفد العراقي المشارك في فعاليات المؤتمر أجندة عمل تتعلق بثلاثة محاور أساسية هي إعادة الاعمار والاستثمار ودعم الاستقرار في البلاد وتعزيز التعايش السلمي بين مختلف أطياف المجتمع العراقي.[١]

وقد أكد المدير التنفيذي لمجموعة البنك الدولي وفي كلمته التي ألقاها في مؤتمر الدول المانحة على ما يأتي[٢]:

١. يعمل البنك الدولي على تلبية الاحتياجات الفورية للمدن المحررة، وانه يعمل أيضا على تحقيق تعاف اقتصادي مستدام على المدى الأطول.

---

(١) : ينظر: د. أسامة مهدي، مساهمات دول مؤتمر إعمار العراق معظمها قروض واستثمارات، صحيفة ايلاف، العدد ٦١١٢، لندن، ١٤ شباط ٢٠١٨.

(٢) : ينظر: كلمة رئيس مجموعة البنك الدولي في مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، مرجع سابق، ص٢.

٢. يمكن للعراق أن يستفيد من موارده البشرية والطبيعية الهائلة لجذب الاستثمارات الأجنبية، ويواصل البنك دعم إستراتيجية التعافي والتنمية التي طرحتها الحكومة العراقية التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وجذب القطاع الخاص.

٣. أن التعافي وإعادة الإعمار لا يمكن أن يتحققا بالموارد العامة فحسب، ولا يمكن أن ينجح ذلك إلا إذا تم دعم القطاع الخاص. وقد اجتمعت العديد من الشركات من جميع أنحاء العالم في مؤتمر المانحين لمناقشة كيفية ضخ استثماراتها في مستقبل العراق وخلق فرص عمل تساعد على تحقيق الاستقرار في البلاد والمشاركة في زيادة فاعلية القطاع الخاص في دعم الاقتصاد العراقي.

٤. إن البنك الدولي ملتزم بزيادة التمويل إلى أقصى حد ممكن من أجل إعادة إعمار العراق مستخدم في ذلك كل الأدوات التي في حوزته، مثل دعم السياسات وأدوات إزالة المخاطر، والتمويل المباشر من مؤسسة التمويل الدولية، ومساعد العراق على إقامة أسواق أمام استثمارات مؤسسات القطاع الخاص العراقية والدولية.

٥. في مجموعة البنك الدولي، أطلقت هذه المجموعة مشروع بعيد المدى تحت مُسمّى "مشروع رأس المال البشري"، وهو ما يساعد البلدان على زيادة الاستثمار– بمزيد من الفعالية– في شعوبها، ويجري العمل مع العراق والبلدان الأخرى بالمنطقة على المضي قدما بهذه المبادرة.

٦. قامت مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراع مجموعة البنك الذولي للتعامل مع القطاع الخاص، باستثمار وتعبئة ١.٢ مليار دولار، وساندت أكثر من ٣ مليارات دولار من الاستثمارات الخاصة في العراق في مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك الكهرباء والنقل والاتصالات والضيافة والصناعات الغذائية والبنوك.

٧. جاء هذا المؤتمر من اجل توحيد الجهود الوطنية والدولية لرفع المعاناة عن ملايين النازحين والمتضررين العراقيين من ضحايا الحرب على الإرهاب فضلاً عن إعادة إعمار المناطق المحررة من الإرهاب والمناطق المحتاجة إلى المساعدات.(١)

وعلى هامش مؤتمر الكويت انطلقت فعاليات مؤتمر المنظمات غير الحكومية لدعم الوضع الإنساني في العراق والذي عقد من اجل بحث مستجدات الوضع الإنساني وجهود الاستجابة للازمات الإنسانية بالتزامن مع مؤتمر المانحين لإعادة إعمار العراق، وتضمنت فعاليات المؤتمر عدداً من الجلسات التي تحدث فيها عدد من نشطاء العمل الإنساني من شتى أنحاء العالم عن تجاربهم الإنسانية، حيث شهد المؤتمر مشاركة مجموعة من ممثلي تلك المنظمات مثلو أكثر من ١٥٠ منظمة غير حكومية دولية وإقليمية ومحلية، استعرضوا خلالها تجاربهم في إغاثة المهجرين والمنكوبين والمتضررين وتقديم الاحتياجات الأساسية لملايين النازحين العراقيين.(٢)

المطلب الثالث

البنك الدولي وصندوق التنمية الاجتماعية للعراق

يعمل البنك الدولي في جميع المجالات الرئيسية للتنمية، ويقدم نطاقًا واسعاً من المساعدات المالية والفنية، والهدف العام للصندوق الاجتماعي للتنمية هو تعزيز جهود إعادة الاستقرار في العراق، واستعادة الثقة بين المواطن والدولة، ووضع تدابير مؤسسية تسعى إلى تعزيز الترابط الاجتماعي والاهتمام بأولويات التنمية المحلية. ويكون للمشاريع الفرعية المجتمعية أثر اجتماعي إيجابي من خلال زيادة مستوى التمكين والترابط الاجتماعي عبر حشد مختلف مكونات المجتمع للتفكير معاً في تحديد الأولويات والاحتياجات المشتركة في مجتمعاتهم. ويتولى الصندوق الاجتماعي للتنمية تمويل مشاريع فرعية يحددها المجتمع نفسه، على أن تكون قابلة للتطبيق من

---

(١) : للمزيد حول مؤتمر الكويت لاعادة اعمار المدن العراقية المحررة ينظر: دور البنك الدولي في دعم مؤتمر الكويت لاعادة اعمار العراق، دراسة منشورة في صحيفة القبس الكويتية، العدد ١٦٢٨٩، السنة ٤٧، في ٢٢ تشرين الاول ٢٠١٧، ص٢١.

(٢) : للمزيد عن برنامج عمل هذا المؤتمر ينظر: الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية، مؤتمر المنظمات غير الحكومية الداعمة للعمل الانساني في العراق، ١٢ شباط ٢٠١٨، الكويت من خلال زيارة رابط المؤتمر: https://www.iico.org/conference/

الناحية التقنية، وقابلة للاستمرار من الناحية المالية، ومبررة اجتماعياً، وتتكون هذه المشاريع الفرعية من بنى تحتية اقتصادية واجتماعية صغيرة الحجم تمثل استثمارات ذات أولوية بالنسبة للمجتمعات، وذلك بناءً على قائمة مفتوحة تضم عادةً استثمارات تهدف لتحسين الوصول إلى الخدمات العامة والأساسية، واستثمارات تتطلب استخدام تقنيات تعتمد على اليد العاملة بشكل مكثف مع الاستخدام الأقصى للمواد المحلية. (١)

ويضع الصندوق الاجتماعي للتنمية المجتمع المحلي في صلب عملية التخطيط والتنفيذ، ويركز على تدخلات محددة لإشراك وإفادة الفئات المحرومة، وبالأخص النساء. ويجري تشكيل مجموعات تنمية مجتمعية بطريقة تشاورية، تمثل كافة الجهات المعنية في المجتمع، بما في ذلك النساء. وتعمل منظمات المجتمع المدني مع هذه المجموعات والفرق الفنية التابعة للصندوق على إعداد خطط العمل المجتمعية، التي تعرض نظرة المجموعات المجتمعية لاحتياجاتها وأولوياتها و للتدخلات التي تحتاجها في مختلف المجالات، كما ستساعدها في الحصول على الموافقات اللازمة والتمويل، وتنظيم الموارد، والتنفيذ، والرصد. (٢)

وتُظهِر التجارب الدولية أن انتهاج برنامج على غرار الصندوق الاجتماعي قد يساعد على التصدي للتحديات الاقتصادية الفورية من خلال تقديم المساعدات إلى الفئات المحرومة والمتأثرة بالصراع للمساعدة على إعادة بناء مرافق البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية وخلق فرص عمل مؤقتة. وبجعل المجتمعات المحلية في صميم عمليات التخطيط وتقديم الخدمات، مما يُشجِّع هذا النوع من البرامج أيضا على العمل الجماعي ومشاركة المواطنين، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الثقة في الدولة. ويُقدم المساندة إلى المجتمعات المحرومة ويعالج الفقر ويبني رأس المال الاجتماعي ويساعد على بناء نظام لامركزي فعال لتقديم الخدمات.(٣)

ويقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بوضع الأسس لإقامة برنامج لإقراض المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة بقصد تنفيذ أنشطة مدرة للدخل على المدى الطويل. ويجري إعداد إطار لتمويل

---

(١) ينظر: الصندوق الاجتماعي للتنمية في العراق، صحيفة الوقائع، مطبوعات البنك الدولي، واشنطن،شباط ٢٠١٨، ص٥.
(٢) ينظر: الصندوق الاجتماعي للتنمية في العراق، المرجع أعلاه، ص٦.
(٣) ينظر: غسان بن خوجة، الصندوق الاجتماعي للتنمية في العراق: تفاؤل وإعادة بناء للثقة بين المواطنين والدولة، دراسة منشورة على صفحة البنك الدولي على الرابط الأتي:
http://blogs.worldbank.org/arabvoices/governance/ar/iraq-social-fund-development.

ممنهج، وذلك للسماح بتدفق الأموال من الصندوق إلى مؤسسات التمويل المتناهي الصغر بطريقة مستدامة، والالتزام في الوقت ذاته بتحقيق أهداف الصندوق.

ويؤكد البنك الدولي إن المشاريع الفرعية تحقق مخرجات اقتصادية إيجابية في العديد من القطاعات، مثل تعزيز الإنتاجية الزراعية، وزيادة القدرة على وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق، وتيسير إلتحاق الأطفال في سن المدرسة بالمدارس، وزيادة القدرة على الحصول على الخدمات الطبية، وسهولة الحصول على المواد الغذائية ...الخ". (١)

المبحث الثالث

البنك الدولي ودعم برامج الأمم المتحدة المتخصصة في المدن العراقية المنكوبة

كجزء من التزام البنك الدولي بمهام بناء السلام وإعاد الاستقرار في المدن العراقية المحررة ، مارس البنك الدولي مهاماً متميزة في إطار دعم مجهودات الأمم المتحدة الرامية إلى مساعدة العراق في التعافي من الأزمات المالية الخانقة والتخفيف من المعاناة الإنسانية الناجمة عن الفترة التي أعقبت الأعمال العسكرية المسلحة التي شهدتها عدد من المحافظات العراقية بعد عام ٢٠١٤ ، حيث ساهم البنك الدولي في دعم برامج الأمم المتحدة الخاصة بإعادة إعمار العراق وذلك حرصاً منه على تخطي الآثار السلبية الناشئة عن فترات ما بعد النزاع المسلح، وقد تنوعت هذه البرامج وتعددت الأطراف المعنية بالتعامل معها وامتازت بمواكبتها للمتطلبات الإنسانية العاجلة ، وسنناقش في هذا الإطار هذا الموضوع في ثلاث مطالب وكما يأتي:

المطلب الأول// البنك الدولي ودعم برنامج الأمم المتحدة لتمويل إعادة الاستقرار في العراق.

المطلب الثاني//البنك الدولي ودعم برنامج الأمم المتحدة للتعافي والقدرة على مواجهة الأزمات.

المطلب الثالث//البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام في العراق.

---

(١) : موقع كتابات، البنك الدولي يطلق صندوق للتنمية الاجتماعية في العراق، واشنطون، ٥ نيسان ٢٠١٨ دراسة منشورة على الشبكة الدولية للأنترنت على الرابط الاتي:
https://kitabat.com/cultural_cat/%d8%a2%d9%81%d8%a7%d9%82.

المطلب الأول

دور البنك الدولي في دعم برنامج الأمم المتحدة لتمويل إعادة الاستقرار في العراق

أدت التطورات الكبيرة في وظائف عمل الأمم المتحدة في عمليات بناء السلام إلى دخول الأمم المتحدة إلى ميادين عمل جديدة لم تكن قد قامت بالاضطلاع بها بصورة رئيسة، فقد أدت هذه الأحداث إلى أن تصبح عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام أكثر تعقيداً وتطوراً عن الفترات السابقة، ففي الصراعات الداخلية تحولت مهام الأمم المتحدة إلى الترويج إلى حكم القانون والتعافي الاقتصادي وبناء المؤسسات العسكرية وقوات الشرطة وبناء الإدارة المدنية، وهذا ما تم في كوسوفو وتيمور ليشتي وغيرها من الدول فهذه العمليات أصبحت تتم باسم المساعدة في التحول أو الانتقال إلى الديمقراطية، وهي لم تقتصر على وضع القوانين الانتخابية، بل أمست تشارك في إصلاح القوانين، وفي بعض الحالات تم فرض نظام حكم دستوري على البلد الذي كانت تقدم له المساعدة، فقد وضعت الأمم المتحدة نظاماً دقيقاً للضوابط والتوازنات بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهي أشبه بعملية هندسة دستورية[1].

وبالنظر لتطور عمليات المساعدة والدعم للدول المتضررة، أضحت هناك حاجة ملحة إلى وضع سياسات عامة أو خاصة يتم بموجبها تقديم العون والمنح الدولية. وإن المقصود من (سياسات إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات) هي مجموعة شاملة من الإجراءات الساعية إلى تلبية احتياجات الدول الخارجية من النزاعات؛ بما في ذلك احتياجات السكان المتضررين، والحيلولة دون تصاعد النزاعات وتفادي الانتكاس إلى العنف، ومعالجة الأسباب الجذرية وتدعيم السلام المستدام. ويشتمل نطاق هذه الأنشطة على ستة عناصر، هي: الأمن، والمساعدات الإنسانية الطارئة، والعملية الاجتماعية – الاقتصادية لإعادة الإعمار والتنمية، وحقوق الإنسان والعدالة والمصالحة، والمرأة والمساواة بين الجنسين. ولما تقدم، فمن المؤكد أن يتم النظر إلى عمليات إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات واستخدامها كفرصة لإعادة تنظيم الدولة والمجتمع المتضررين وتحولهما الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وأن النهوض

([1]) ينظر: خالد حامد شنيكات، عمليات حفظ السلام، دراسة في التطورات وسياستها المستقبلية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات إستراتيجية العدد ١٤١، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص١٧.

بالأمن البشري يقع في صميم جميع أنشطة إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات، وأن تتم مواصلة هذه السياسة في إطار سياق شامل للبحث عن السلام والأمن[١].

وتيسيراً لحدوث نقلة نوعية في الاستجابة للأزمات في العراق في أعقاب أحداث ما بعد عام ٢٠١٤ ، حشد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أولاً وجميع وكالات الأمم المتحدة الإنمائية لمساندة اعتماد النهج المستند إلى بناء القدرة على مواجهة الأزمات، في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ثم أطلق الخطة الإقليمية للاجئين والنازحين العراقيين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، التي تعد سابقة أولى للأمم المتحدة على المستوى العالمي في مجال الاستجابة للأزمات، وق تم ذلك وسط ترحيب دولي بالدور التنسيقي للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الداعمة لهذا البرنامج.[٢]

المطلب الثاني

البنك الدولي ودعم برنامج الأمم المتحدة للتعافي والقدرة على مواجهة الأزمات في العراق

يشارك البنك الدولي في برامج التعافي ومواجهة الأزمات من خلال مشاركته في دعم وتمويل مشاريع خدمية أساسية وتمويل إعادة إعمار البنى التحتية ومشاريع تطوير الشبكة الكهربائية في المدن المحررة ودعم برامج الخدمات الصحية الضرورية الطارئة وتامين إعادة العمل بعدد من محطات الصرف الصحي وتأهيل عدد من الطرق والجسور الحيوية في مختلف هذه المدن، وقامت مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراع مجموعة البنك الدولي للتعامل مع القطاع الخاص، باستثمار وتعبئة مبالغ مالية كبيرة من الاستثمارات الخاصة في العراق في مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك الكهرباء والنقل والاتصالات والصناعات الغذائية والبنوك. وحشدت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، من خلال منتجاتها الخاصة بضمان المخاطر، المستثمرين

---

(١) ينظر: د. حسن نافعة، دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات الراهنة، ورد في الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية، تحرير جميل مطر وعلي .الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦.
وينظر ايضا: د. أحمد أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٠٥.

(٢) ينظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة، تقرير الربع الثالث – للفترة من ١ تموز إلى 30 أيلول2017 ، مطبوعات الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٧، ص ٧.

الأجانب في قطاعات اقتصادية حيوية مثل الاتصالات، والخدمات اللوجستية في المدن، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات التحويلية.[1] ويقدّم البنك الدولي المساعدة في مواجهة الآثار الطويلة الأجل التي تتعرض لها التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. والبنك يقوم أيضاً بدور هام في تعبئة الموارد المالية اللازمة للنهوض بمتطلبات الاعمار وبناء الاستقرار[2].

ويسهم هذا البرنامج بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مساعدة الأسر النازحة الراغبة في العودة إلى المناطق المحرّرة، فإعادة الاستقرار إلى هذه المناطق يمهد الطريق لعودة السكان إلى منازلهم مما يستتبع معه عودة الحياة بشكل تدريجي إلى تلك المناطق. ويركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي من خلال "برنامج الاستجابة للأزمات وبناء القدرة على مواجهتها في العراق" على تحسين إيصال الخدمات العامة وتوفير دعم مباشر لأليات الحكومة ومؤسساتها الخاصة بالأزمات والتنسيق. ويركز بعض مكونات البرنامج على توفير فرص معيشية والترويج للحوار بين النازحين والأسر المضيفة، وكذلك اللاجئين. ويتضمن برامج خاصة بتوفير خدمات دعم قانوني للاجئات والنازحات، بمن فيهن ضحايا العنف الجنسي[3].

المطلب الثالث

البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام في العراق

يقدم البنك الدولي المساعدة في مواجهة الآثار الطويلة الأجل التي تتعرض لها التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. والبنك يقوم أيضاً بدور هام في تعبئة الموارد المادية اللازمة لحل كافة المشكلات الناجمة عن وجود الألغام والمخلفات الحربية. وتشترك في الأعمال المتعلقة بالألغام ١٤ إدارة وبرنامجاً ووكالة وصندوقاً تابعة للأمم المتحدة. وهذه الكيانات لها رؤية مشتركة لعالم خالٍ من خطر الألغام الأرضية والمخلفات

---

(١) : ينظر: كلمة رئيس مجموعة البنك الدولي ، مرجع سابق، ص٢.

(٢) : ينظر: د. رياض صالح ابو العطا، المنظمات الدولية، دار اثراء للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١٠، ص ١٤٤.

(3):See: year book of the United Nations, New york , 2017,p643.

المتحررة للحرب، حيث يعيش الأفراد والمجتمعات في بيئة آمنة تؤدي إلى تحقيق التنمية وحول تلبي حاجات الضحايا.[1]

وكجزء من متطلبات بناء السلام وإعادة الاستقرار في المدن العراقية المحررة ومن اجل التغلب على المعوقات والآثار الخطرة الناشئة عن وجود المخلفات الحربية والألغام في مناطق مأهولة بالسكان مما يهدد حياة السكان المدنيين ويحول دون عودتهم إلى مناطقهم، اقر البنك الدولي مجموعة من البرامج الداعمة لإنهاء الآثار الكارثية الناجمة عن وجود الألغام والمخلفات الحربية حيث تم تمويل العديد من البرامج المعنية بهذا الأمر ومن بينها برنامج الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام والذي أكد القائمين عليه مواصلة الالتزام الدولي بإعادة الحياة الطبيعية إلى المناطق المحررة في عدد من المحافظات العراقية، وقال مدير برنامج الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام (بير لودهامار) في تقريره بأنه لم يكن من الممكن تحقيق أي تقدم في أي عمل إلا بعد أن تم تطهير البنية التحتية أولاً من الألغام والمقذوفات المتفجرة التي يشكلها حطام الصراعات السابقة والعبوات الناسفة المبتكرة التي خلفتها الجماعات الإرهابية المسلحة، وبذلك أتاحت لحكومة العراق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجتمع الدولي القيام بأعمال إعادة التأهيل الضرورية.[2]

وقد أكدت التقارير الصادرة عن هذا البرنامج إلى انه تم القضاء على التهديدات التي كانت تطال المواطنين الأبرياء من خلال رفع الألغام والعبوات الناسفة والمتفجرات على طول الطرق، تحت الجسور، من محطات الطاقة والمياه، من المدارس، من البنية التحتية الحيوية، بحيث يمكن للنازحين من جراء النزاع العودة إلى ديارهم، والبدء من جديد في العمل، وتثقيف أبنائهم، والاسهام بشكل فاعل في المجتمع، وأن يعيشوا حياة طبيعية، وفي هذا الإطار تم التأكيد على

---

(١) : ينظر:الأمم المتحدة ومكافحة الألغام، الأعمال المتعلقة بالألغام التي تقوم بها الأمم المتحدة ، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٧،ص٢٥.

ومن بين هذه البرامج نذكر: إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة،دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع،منظمة الأغذية والزراعة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية،مكتب المستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأغذية العالمي،منظمة الصحة العالمية (إدارة منع الإصابات والعنف)، البنك الدولي.

(٢) : برنامج أممي لإزالة الألغام والمقذوفات في المناطق المحررة، صحيفة الصباح، صحيفة يومية سياسية، العدد ٣٢١٢، السبت ٣٠، ٣، ٢٠١٨.

الدور المتميز للبنك الدولي في توفير التمويل الكافي والمناسب لدعم هذا البرنامج، وان المجتمع الدولي ومن خلال مؤتمر المانحين وأنشطة المنظمات الدولية المختلفة بمساعدة دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام على تحديد أولويات العمل بالتعاون مع الحكومة والوكالات الأخرى التي تدعم إعادة إعمار العراق، وان جميع البنى التحتية مهمة، ولكن تسلسل مهمات التطهير نفسها تُعد أمراً معقداً، والأولوية العليا يجب تقديرها لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام. (١)

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع البنك الدولي يقدم المساعدة إلى البلدان المتأثرة بالألغام من خلال تعزيز وتطوير البرامج الوطنية والمحلية الموجهة لإزالة الألغام وذلك عن طريق مكاتبه الميدانية وعبر الإجراءات المتعلقة بالألغام في مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع للبرنامج، وهو الفريق الذي يوجد مقره في نيويورك. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بناءً على طلب السلطات في الدول المتأثرة بالألغام، بإدارة عناصر برامج الأعمال المتعلقة بالألغام، بعضها أو جميعها، وقد يتولى الاضطلاع بمشاريع محيّنة تتعلق بالأعمال المتعلقة بإزالة الألغام والمخلفات الحربية ويشارك في متابعة تنفيذها ويتخذ الإجراءات المناسبة لضمان التنفيذ السليم لها. وبالنظر إلى أن الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار تشكل عقبة أمام التنمية المستدامة فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي يوسعان من أنشطتهم في مجال مكافحة الألغام وإزالتها ويعطيان لمثل هذه البرامج الأولوية القصوى. (٢)

---

(١) : ينظر:الأمم المتحدة ومكافحة الألغام، مرجع سابق،ص٢٦.

(٢) : ينظر:تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجهودات إزالة الألغام، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٨، ص٩.

الخاتمة

بعد أن انتهينا من بحث موضوع " دور البنك الدولي في اعادة الاعمار والاستقرار للمدن العراقية المنكوبة" نخلص إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وكما يأتي:

أولاً: النتائج

١. إن مشاريع مجموعة البنك الدولي التي توجه لإعادة الاعمار والاستقرار للمناطق المنكوبة في أعقاب الحروب أو النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية تمثل عنصراً أساسياً في مجهودات المجتمع الدولي لمد يد العون ودعم مثل تلك المناطق، ويتولى البنك بحكم اضطلاعه بمهام تنموية واستثمارية واقتصادية التفاوض مع الدول المانحة وتوجيه الأموال الدولية والمنح نحو البرامج الإستراتيجية والمشاريع الأكثر حيوية في بناء المدن المنكوبة.

٢. إن مؤشرات عمل البنك الدولي في تمويل المشاريع ودعمها وتوفير المستلزمات المالية والدعم الكافي ترتبط بقيام هذه المؤسسة الدولية بدراسة أهمية تلك المشاريع ومدى الحاجة إليها وأثرها في إعادة الاعمار والبناء وتقييم حدود الفئات المنتفعة منها وسبل تطويرها للحياة الاقتصادية وأهمية مثل تلك المشروعات في النهوض بالواقع الصحي والخدمي والإنساني للدول التي أنهكتها الحروب وجعلتها تعاني من أزمات اقتصادية خانقة.

٣. نجح البنك الدولي في التصدي للكثير من المشكلات التي عانت ولا تزال تعاني منها المدن العراقية المحررة وبضمنها المدن المنكوبة من خلال تنسيق التعاون مع الحكومة العراقية وتحديد قيمة المشاريع الملحة وتم فتح مكتب للبنك الدولي في العراق من اجل إقامة غرفة عمليات مشتركة تساهم في تذليل المعوقات والحد من الإجراءات الروتينية ومتابعة إجراءات التنفيذ ومراقبة أوجه الصرف والحد من فرص حدوث الفساد الإداري والمالي في تلك المشاريع.

٤. يدعم البنك الدولي البرامج الخاصة التي أطلقتها الأمم المتحدة بشان إعادة إعمار المدن المحررة وبشكل خاص برنامج الأمم المتحدة لإعادة الاستقرار في العراق وبرنامجها الخاص بالتعافي والقدرة على مواجهة الأزمات وبرنامج دائرة الأمم المتحدة المتعلقة بإزالة الألغام، حيث

ساهم البنك الدولي في دعم هذه البرامج والمشاركة في تجاوز العقبات التي تعترض سبل انجازها.

٥. أطلق البنك الدولي برنامج تحت اسم "الصندوق الاجتماعي للتنمية" العراقي، وهو برنامج جديد يسعى إلى تحسين الظروف المعيشية والفرص المتاحة أمام الفقراء والمهمشين في البلاد وبشكل خاص في المناطق المنكوبة والمدن المحررة، وذلك عبر تحسين قدرتهم على الحصول على الخدمات الأساسية واستحداث فرص عمل قصيرة الأمد على المستوى المحلي.

٦. حدد البنك الدولي أهدافا يأمل الوصول إليها في العراق في إطار خطط إستراتيجية واضحة تبناها البنك بهذا الخصوص، وهناك أهداف قد تم انجازها، هذه الأهداف جاءت معززة بأرقام تكشف عدد المشاريع الممولة وحجم المشاركة الفاعلة للبنك ومقدار المبالغ المالية المخصصة وعدد المستفيدين من تلك المشاريع، حيث أن تتبع تلك الإحصائيات يكشف عن تنامي فاعلية البنك الدولي في مجال إعادة الأعمال والاستقرار في العراق.

ثانيا: التوصيات

١. يتعين على مؤسسات التمويل الدولية ومنها مجموعة البنك الدولي أن تزيد من دعمها للبرامج الخاصة بإعادة إعمار المدن المنكوبة وبشكل خاص مدن محافظة نينوى وان يكون هناك سرعة في تمويل المشاريع الأساسية التي تعد من البرامج الملحة والأساسية وان يتم الاعتماد على تمويل الشركات الأجنبية ذات الكفاءة العالية والقادرة على انجاز بعض المشاريع بأقصر فترة ممكنة وبجودة وكفاءة عالية.

٢. على الحكومة العراقية الإسراع في إعادة البناء والاستقرار في المدن المحررة واستثمار برامج التمويل الدولية المتنوعة وبضمنها برامج البنك الدولي في تامين إعادة الحياة إلى محافظة نينوى وسائر المدن العراقية المحررة بما يكفل إنعاش الحياة الاقتصادية فيها وتخطي الآثار الكارثية التي لحقت بالمناطق المنكوبة.

المصادر

المراجع باللغة العربية:

اولا: الكتب

١. د. أحمد أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢. د. اشرف عرفات أبو حجازة، الوسيط في قانون التنظيم الدولي، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٣. د. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر– من نهاية الحرب العالمية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٥٧)، سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ٢٠٠٠.

٤. د. حسن نافعة، دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات الراهنة، ورد في الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية، تحرير جميل مطر وعلي الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦.

٥. خالد حامد شنيكات، عمليات حفظ السلام، دراسة في التطورات وسياستها المستقبلية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات إستراتيجية العدد ١٤١، أبو ظبي، ٢٠٠٩.

٦. رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٠.

٧. د. رياض صالح أبو العطا، المنظمات الدولية، دار اثراء للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١٠.

٨. د. طارق احمد رخا، المنظمات الدولية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.

٩. موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٧.

١٠. د. محمد عزيز شكري، التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والتطبيق، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٣.

١١. ميشيل شوسودوفسكي، عولمة الفقر- تأثير إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين، ترجمة جعفر علي حسين السوداني، بيت الحكمة، ط١، بغداد، ٢٠٠١.

١٢. ميلود بن غربي، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية،ط١، بيروت، ٢٠٠٨.

١٣. د. وسام نعمت إبراهيم السعدي، الوكالات الدولية المتخصصة، دار الفكر الجامعي، ط١،الإسكندرية، ٢٠١٤.

ثانياً: المجلات والدوريات والصحف

١. د. أسامة مهدي، مساهمات دول مؤتمر إعمار العراق معظمها قروض واستثمارات، صحيفة إيلاف، العدد ٦١١٢، لندن، ١٤ شباط، ٢٠١٨.

٢. د. جمال منصر، بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاعات (المضامين والنطاقات)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الثالث عشر، حزيران، الجزائر، ٢٠١٥.

٣. خولة محي الدين، دور الأمم المتحدة في بناء السلام ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد – 27 العدد الثالث (٢٠١١)

٤. صحيفة القبس الكويتية: دور البنك الدولي في دعم مؤتمر الكويت لإعادة إعمار العراق، دراسة منشورة في صحيفة القبس الكويتية، العدد ١٦٢٨٩، السنة ٤٧، ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٧.

٥. صحيفة الصباح: برنامج أممي لإزالة الألغام والمقذوفات في المناطق المحررة، صحيفة الصباح العراقية، صحيفة يومية سياسية، العدد ٣٢١٢، السبت ٣٠، ٣، ٢٠١٨.

ثالثاً: وثائق وتقارير الامم المتحدة

١. ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥.

٢. النظام الأساسي للبنك الدولي، ١٩٤٥.

٣. التقرير السنوي للأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٧.

٤. مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام، تقرير حول دور الأمم المتحدة في سيادة القانون وإصلاح المؤسسات، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك،٢٠١٧.

٥. تقرير الأمين العام حول دعم منظومة الأمم المتحدة للديمقراطية لسنة ٢٠١٧، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٧.

٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة، تقرير الربع الثالث– للفترة من ١ تموز إلى 30 أيلول2017 ، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٧.

٧. الأمم المتحدة ومكافحة الألغام، الأعمال المتعلقة بالألغام التي تقوم بها الأمم المتحدة ، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٧.

٨. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجهودات إزالة الألغام، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٨.

٩. كلمة رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم في مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، النشرة اليومية للبنك الدولي، العدد ١٨١، واشنطن، ١٤ شباط ٢٠١٨.

١٠. الصندوق الاجتماعي للتنمية في العراق، صحيفة الوقائع، مطبوعات البنك الدولي، واشنطن، شباط ٢٠١٨.

رابعاً: المراجع من الشبكة الدولية للمعلومات

١. موقع كتابات، البنك الدولي يطلق صندوق للتنمية الاجتماعية في العراق، واشنطون، ٥ نيسان ٢٠١٨ دراسة منشورة على الشبكة الدولية للإنترنت على الرابط الأتي:

https://kitabat.com/cultural_cat/%d8%a2%d9%81%d8%a7%d9%82.

٢. الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، مؤتمر المنظمات غير الحكومية الداعمة للعمل الإنساني في العراق، ١٢ شباط ٢٠١٨، الكويت من خلال زيارة رابط المؤتمر:

https://www.iico.org/conference/

٣. غسان بن خوجة، الصندوق الاجتماعي للتنمية في العراق: تفاؤل وإعادة بناء للثقة بين المواطنين والدولة. دراسة منشورة في صفحة البنك الدولي على الرابط الأتي:

http://blogs.worldbank.org/arabvoices/governance/ar/iraq-social-fund-development

المراجع باللغة الانكليزية:

1. Ball, Nicole. Making Peace Work: The Role of the International Development Community. Washington, D.C. Overseas Development Council.2015.
2. Developing a National Energy Strategy in Iraq, Drawing upon the Iraqi Trust Fund, World Bank, Washington, 2018.
3. IMF (International Monetary Fund)، A Macroeconomic Framework for Assistance to Post-Conflict Countries. Paper for OECD/DAC Task Force on Conflict, Peace and Development Co-operation. Washington, D.C. 2016.
4. Investing in Infrastructure and Institutions to Create an Environment for Sustainable Economic Revival and Social Progress, World Bank, Washington, 2018.
5. Kumar, Krishna. Rebuilding Societies after Civil War. Boulder, Colo: Lynne Rienner. 1996.
6. Muscat, Robert. "Conflict and Reconstruction: Roles for the World Bank." World Bank, OED, Washington, D.C،2017.
7. Necla Tshirgi, strengthening the security ; elopement nexus ;conflict peace and peace building as the link between security and

development ,is the windows of opportunity closing! international peace academy studies in security and development; December 2003;new York.

8. United Nations Peacekeeping Operations: Principles and Guidelines, United Nations, Department of peacekeeping operations- Department of field support, 2018.

9. year book of the United Nations, New York , 2017.

المؤتمر السنوي العلمي الثامن
كلية الحقوق - جامعة الموصل

الشاملة
للطباعة والاستنساخ